الأمم المتحدة

S/2018/777



Distr.: General
22 August 2018
Arabic
Original: English

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الرابع والخمسون المقدم عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والفقرة ١٠ من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، والفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، والفقرة ٦ من القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، والفقرة ١٢ من القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدِّم، كل ٣٠ يوما، تقريرا عن تنفيذ هذه القرارات من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات منظومة الأمم المتحدة والبيانات المستقاة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومصادر أخرى ذات صلة. أما البيانات الواردة من وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية التي قامت بإيصالها فتتعلق بشهر تموز/يوليه ٢٠١٨.



230818 230818 18-13693 (A)



ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

الإطار ١

النقاط الرئيسية: تموز/يوليه ٢٠١٨

١ – أدى استمرار التصعيد العسكري الكبير في الجنوب الغربي من الجمهورية العربية السورية إلى نزوح ما يصل عددهم إلى ٣٢٥ ٠٠٠ شخص بحلول أوائل تموز/يوليه. وبحلول نهاية الشهر، أشارت التقديرات إلى أن ١٨٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم زهاء ١٠٠ ٠٠٠ نازح في محافظة القنيطرة سيظلون في عداد النازحين حديثاً في المناطق المتضررة. وقد اعتمدت الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة على الإمدادات المخزونة مسبقا من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود من الأردن، التي ظلت معلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والمساعدة المقدمة من داخل البلد. بيد أن اولئك النازحين حديثاً في القنيطرة ظلوا محرومين إلى حد كبير من تلك المساعدة.

٢ – وقد اشتملت العمليات العسكرية في الجنوب الغربي على القصف الجوي والقصف المدفعي، مما أسفر عن وفياتٍ في صفوف المدنيين ودمارٍ وأضرارٍ بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وأفادت التقارير بأن عدداً كبيراً من العاملين في المجال الإنساني ومقدمي الخدمات وقعوا في خضم القتال، مما اضطر كثيراً منهم إلى الفرار مع المدنيين الآخرين. وبحلول نهاية تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن قوات الحكومة قد سيطرت على الغالبية العظمى من الجنوب الغربي.

٣ – وما زالت الحالة الإنسانية في الشمال الغربي تتدهور مع حدوث زيادة بأكثر من ٥٧٠ ٠٠٠ شخص في العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في محافظتي حلب وإدلب منذ بداية عام ٢٠١٨، ليصل العدد الإجمالي إلى ٤,٢ ملايين شخص. ونُقل الآلاف من الذين تم إجلاؤهم من الجنوب الغربي إلى إدلب، وذلك بنفس النمط الذي اتّبع في وقت سابق من العام الذي شهد وصول ما يقرب من ١٣٠ ٠٠٠ نازحٍ إلى المنطقة في الفترة الواقعة بين آذار/مارس وأيار/مايو. وفي شمال محافظة حلب، لا يزال انعدام الأمن في عفرين وفي المناطق التي كانت مشمولة سابقا بعملية درع الفرات يؤثر على المدنيين.

٤ – وفي ١٦ تموز/يوليه، تم التوصل إلى اتفاق ينص على إجلاء كامل السكان من الفوعة وكفريا، اللتين كانت تحاصرهما جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة منذ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي ١٩ تموز/يوليه، تم نقل هؤلاء السكان على متن حافلات إلى مأوى المحالج في محافظة حلب. ولم تكن الأمم المتحدة طرفا في ذلك الاتفاق، ولم تكن لديها وسيلة للاتصال بالأشخاص الذين تم إجلاؤهم، غير أنها قدمت المساعدة لهم بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات المحلية الأخرى. وبإخلاء هاتين القريتين، لم تعُد الأمم المتحدة تُصنِّف أي مناطق أو مجتمعات محلية في البلد كمناطق أو مجتمعات محاصرة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ – وقد عاد نحو ١٤٧ ٠٠٠ شخص من المدنيين إلى مدينة الرقة منذ انتهاء الأعمال العدائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على الرغم من المستويات المرتفعة لتلوث المنطقة بالمتفجرات الخطرة.

٦ - وواصلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها مدَّ يد العون إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين. ولقد استطاعت المساعدة الإنسانية المقدمة من داخل البلد عن طريق وكالات الأمم المتحدة إيصال المساعدة الغذائية إلى أكثر من ٣,٣ ملايين شخص. وأُوفدت في تموز/يوليه أربع قوافل مساعدات إنسانية مشتركة بين الوكالات تحمل مساعدات إغاثة منقذة للحياة وإمدادات غذائية ولوازم طبية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في دوما في ريف دمشق، والحولة في ريف حمص الشمالي، وحرّ بنفسه في ريف حماه الجنوبي، وبيت جن وبيت تيما وبيت سابر وكفر حور في ريف دمشق حيث مدَّت العون إلى ما مجموعه ٥٠٠ ١٣٣ من المحتاجين. وفي تموز/يوليه، قامت الأمم المتحدة بتسليم شحنات مساعدة غذائية منقذة للحياة إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٥٥٠ شخص من خلال عمليات إيصال عبر الحدود.

٣ - ومنذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، حين اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي طالب فيه بوقف الأعمال العدائية، تواصَل النزاع العسكري في العديد من أنحاء الجمهورية العربية السورية. وطيلة شهر تموز/يوليه، أبلِغ عن شنّ غارات جوية وقصف مدفعي وإطلاق نار القناصة في محافظات حلب وإدلب واللاذقية ودير الزور وحمص وحماه والسويداء ودرعا والقنيطرة، حيث استمرَّت العمليات العسكرية بين قوات الحكومة والقوات الموالية للحكومة المتحالفة معها من جهة، وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة من جهة أخرى. وأفيد عن وقوع اقتتال بين جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في محافظتي حلب وإدلب. ونشبت اشتباكات متفرقة بين قوات الحكومة وقوات سوريا الديمقراطية في محافظة دير الزور.

٤ - و في الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية تواصَل التصعيد العسكري الكبير، الذي اشتمل على غارات جوية وقصف مدفعي رافقهما هجوم بري شنته الحكومة، بدعم من القوات المتحالفة معها، وقد أسفر ذلك عن وفيات وإصابات وحالات نزوح في صفوف المدنيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال. وبحلول نهاية تموز/يوليه، أشارت التقديرات إلى أن ٠٠٠ ١٨٠ شخص، بمن فيهم زهاء ٠٠٠ ١٠٠ نازح في محافظة القنيطرة سيظلون في عداد النازحين حديثاً في المناطق المتضررة. وقد اعتمدت الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة على الإمدادات المخزونة مسبقا من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود من الأردن، التي ظلت معلقة طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى المساعدة المقدمة من داخل البلد. بيد أن اولئك النازحين حديثاً في القنيطرة ظلوا محرومين إلى حد كبير من هذه المساعدة ومعرضين للأحوال الصحراوية القاسية. وأفادت التقارير بأن العديد من العاملين في المجال الإنساني ومقدمي الخدمات الأساسية وقعوا في خضم القتال، مما اضطر الكثير منهم إلى الفرار مع المدنيين الآخرين.

٥ - وبحلول أواخر تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن قوات الحكومة قد سيطرت على الغالبية العظمى من الجنوب الغربي، بالرغم من أن الأعمال العدائية الفعلية بما في ذلك الضربات الجوية في منطقة حوض نهر اليرموك، قد تواصلت مع التركيز على المناطق الخاضعة لسيطرة جيش خالد بن الوليد، وهو جماعة منتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. واستمرت الشواغل الخطيرة المتعلقة بتعرض ٠٠٠ ٥٥ شخص من المدنيين لتبعات الأعمال العدائية، فضلا عن التقارير التي تفيد بأن الجماعة باتت تفرض قيودا على حركة المدنيين الذين يحاولون مغادرة المنطقة. وعلاوة على ذلك،، شن تنظيم الدولة الإسلامية هجمات انتحارية في ٢٥ تموز/يوليه في محافظة السويداء أدَّت، حسبما أفادت التقارير، إلى مقتل أكثر

من ٣٠٠ شـــخص. كما أفادت التقارير بأن الجماعة قامت باختطاف النســـاء والأطفال. وبحلول نهاية الفترة المشـمولة بالتقرير، أفادت التقارير بأن ما يقرب عددهم من ٥٠٠ ٩ من المدنيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال تم إجلاؤهم من الجنوب الغربي إلى المحافظات الشمالية.

٦ – وما زالت الحالة الإنســانية في الشـمال الغربي تتدهور مع حدوث زيادة بأكثر من ٠٠٠ ٥٧٠ شـخص في العدد الإجمالي للأشـخاص المحتاجين إلى المسـاعدة الإنسـانية في محافظتي حلب وإدلب منذ بداية عام ٢٠١٨، ليصـل العدد الإجمالي إلى ٤,٢ ملايين شـخص. ونُقل الآلاف من الذين تم إجلاؤهم من المنطقة الجنوبية الغربية إلى إدلب، وذلك بنفس النمط الذي اتّبع في وقت ســابق من هذا العام الذي شـهد وصـول ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٠ نازحٍ إلى المنطقة في الفترة الواقعة بين آذار/مارس وأيار/مايو. وفي شمال محافظة حلب، لا يزال انعدام الأمن في عفرين وفي المناطق التي كانت مشـــمولة ســابقا بعملية درع الفرات يؤثر على المدنيين.

٧ – وفي ١٦ تموز/يوليه، تم التوصـــل إلى اتفاق ينص على إجلاء كامل السـكان من الفوعة وكفريا، اللتين كانت تحاصـرهما جماعات المعارضــة المسـلحة غير التابعة للدولة منذ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي ١٩ تموز/يوليه، تم نقل السـكان على متن حافلات إلى مأوى المحالج في محافظة حلب. ولم تكن الأمم المتحدة طرفا في ذلك الاتفاق، ولم تكن لديها وسـيلة للاتصـال بالأشـخاص الذين تم إجلاؤهم، غير أنها قدمت المســـاعدة لهم بالتنســـيق مع الهلال الأحمر العربي الســـوري والمنظمات المحلية الأخرى. وبإخلاء هاتين القريتين، لم تعُد الأمم المتحدة تُصنِّف أي مناطق أو مجتمعات محلية في البلد كمناطق أو مجتمعات محاصرة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٨ – وأفادت السـلطات السـورية بأن ٧٦٢ ٩ شـخصـاً من الغوطة الشـرقية ما زالوا في أماكن إيواء النازحين في ريف دمشـــق. ولم يتمكن أفراد الأمم المتحدة من الوصـــول إلى هذه الأماكن لعدة أســـابيع، ولكنهم مـا زالوا يتلقون تقـارير تفيـد بـأن الرجـال والفتيـان الـذين تتراوح أعمـارهم بين ١٥ و ٥٥ عـامـا يشكلون غالبية الأشخاص الذين ظلوا فيها. وفي ١ تموز/يوليه، قامت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات متعددة القطاعات إلى دوما لمساعدة ٠٠٠ ٢٥ شخص، مستكملين بذلك القافلة المرسـلة إلى هناك في ١٠ حزيران/يونيه لتقديم المســاعدة إلى ما يصــل عددهم إلى ٠٠٠ ٦٠ من الأشـخاص المحتاجين. وفي ٢٦ تموز/يوليه، انضـمت وكالات الأمم المتحدة إلى قافلة الهلال الأحمر العربي السوري المتجهة إلى دوما لإيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأدوية ومواد الإيواء، التي قدمتها فرنسا ونُقلت إلى البلد بدعم من الاتحاد الروســـي. وأجرى موظفو الأمم المتحدة أيضـــا تقييماً للاحتياجات الصحية في دوما عندما كانوا هناك. وتشير التقارير إلى استئناف الأنشطة التجارية والخدمات الأساسية في الغوطة الشرقية، لكن وصول موظفي الأمم المتحدة إليها لا يزال مقيداً.

٩ – ولقد عاد نحو ١٤٧٠٠٠ من المدنيين إلى مدينة الرقة منذ انتهاء الأعمال العدائية في تشـــرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على الرغم من المســتويات المرتفعة لتلوث المنطقة بالمتفجرات الخطرة. وواصـــلت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة إلى المدينة وإلى محافظة الرقة الأوسع نطاقا، وتقوم بإيصال المساعدة إلى عدد يزيد عن ٠٠٠ ٥٣٠ شخص شهريا. وفي دير الزور، لا يزال هناك قلق شديد إزاء عددٍ غير مؤكد من المدنيين المحبوسين في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في الجزء الشرقي من المحافظة، الذين وقعوا نتيجة لذلك في خضم العمليات العسكرية. ووردت تقارير غير مؤكدة عن وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين جراء الضربات الجوية على مدينتي سوسة وباغوز فوقاني في ١٢ تموز/يوليه. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أُفيد ى

بأنه تم إجلاء ٤٠ شخصاً من ذوي الحالات الطبية الحرجة من المنطقة، وبأن الشاحنات التجارية التي تحمل إمدادات غذائية دخلت إلى المنطقة.

١٠ - وفي شمال محافظة حلب، لا يزال انعدام الأمن في عفرين وفي المناطق التي كانت مشمولة سابقا بعملية درع الفرات يؤثر على المدنيين. ووردت تقارير عن شواغل تتعلق بحماية السكان المحليين وبانتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب الجهات المسلحة الفاعلة.

١١ - وواصل مبعوثي الخاص إلى سوريا مشاوراته التي تركز على تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ البيان النهائي لمؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عُقد في سوتشي، الاتحاد الروسي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وعلى إنشاء لجنة دستورية يقودها السوريون ويملكها السوريون، بتيسير من الأمم المتحدة، في إطار عملية جنيف ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وترأس المبعوث الخاص المشاورات غير الرسمية التي عُقدت مع ممثلين رفيعي المستوى من إيران (جمهورية -الإسلامية)، والاتحاد الروسي، وتركيا، وذلك خلال الاجتماع الذي انعقد بصيغة أستانا في سوتشي في يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه، وهو يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات في أوائل أيلول/سبتمبر في جنيف بشأن اللجنة. واجتمع أيضا مع ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية في سوتشي لمناقشة العملية السياسية، واجتمع كذلك مع عدد من المحاورين الآخرين، بمن فيهم ممثلو المعارضة المسلحة. وأكد وفد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوتشي التزامها الراسخ باللاجئين السوريين والنازحين لمساعدتهم على وجه الخصوص على ممارسة حقهم في العودة الطوعية، في أمان وكرامة. وهناك مسؤولية جماعية عن كفالة أن تكون عمليات العودة متماشية مع المعايير الدولية المتفق عليها.

١٢ - وجددت الدول الضامنة لمسار أستانا في البيان المشترك الذي أصدرته في ختام الاجتماع الذي انعقد بصيغة استانا في سوشي التزامها ببذل جهود مشتركة ترمي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتيسير بدء عمل اللجنة الدستورية في جنيف ولبناء الثقة بين أطراف النزاع. كما عكس البيان بدء المناقشات بشأن الظروف اللازمة للعودة الآمنة والطوعية للنازحين واللاجئين.

الحماية

١٣ - وما زالت الغارات الجوية والبرية تتسبب في مقتل المدنيين وجرحهم وإلحاق الأضرار بالبنية التحتية المدنية وتدميرها. وما زالت الأسلحة المتفجرة تُطلق على المناطق المأهولة بالسكان فتقتل وتجرح المدنيين وتُدمّر البنية التحتية الحيوية وتُلحق بها الأضرار. وأدت المتفجرات الخطرة الموجودة في المناطق المأهولة بالسكان إلى مقتل المدنيين وجرحهم وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية إليها. وزاد استخدامُ الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في بعض المناطق من استفحال مخاطر المتفجرات. وظلت الإصابات العديدة التي تقع في صفوف المدنيين وهول الدمار الذي يلحق بالمنشآت المدنية يشكّلان مؤشرا قويا على استمرار انتهاكات القواعد الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياط، وبالأخص انتهاكات الحظر المفروض على شن هجمات عشوائية.

١٤ - وما برح القتال يؤثر على البنى التحتية المدنية، بما فيها المرافق الطبية والمدارس والأسواق ودور العبادة. وبناءً على معلومات تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقعت إصابات بين المدنيين في مختلف المحافظات، في انتهاك محتمل للقانون الدولي الإنساني (انظر المرفق). ووثّقت المفوضية انتهاكات يُزعم أن أطراف النزاع، بما في ذلك قوات الحكومة وحلفاؤها، وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وحلفاؤها، والجماعات التي أدرجها مجلس الأمن ضمن الجماعات الإرهابية، هي التي ارتكبتها.

١٥ - وعلى الرغم من دعوة مجلس حقوق الإنسان السلطات السورية في قراريه دإ-١٨/١ و ٢٢/١٩ إلى التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، بسبل منها إقامة وجود ميداني تُسند إليه ولاية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا تزال قدرة مفوضية حقوق الإنسان على الإبلاغ في هذا الصدد محدودةً بسبب عدم سماح الحكومة لها بالدخول إلى البلد.

١٦ - وما برحت مفوضية حقوق الإنسان تتلقى تقارير عن احتجاز المدنيين من قبل جماعات المعارضة المسلحة. وفي حادثة وقعت في يوم ١٦ تموز/يوليه، سيق أحد المدنيين من مكتبه في مدينة عفرين في الريف الغربي من محافظة حلب من قبل مقاتلي المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، وذلك لعدم قيامه، حسبما أفادت التقارير، بتسجيل عمل مكتبه رسميا لدى سلطات الأمر الواقع التي تسيطر على المدينة.

١٧ - وفي حادثة وقعت في يوم ١٣ تموز/يوليه، قام أفراد من قوات سوريا الديمقراطية في الرقة بتوقيف ٢٥ امرأة كنّ في مسيرة احتجاج على احتجاز أزواجهن في أحد السجون التي تديرها الجماعة في المدينة. وتم توقيف هؤلاء النسوة لمدة ٢٤ ساعة قبل أن يُفرج عنهن بعد تدخّل زعماء العشائر ووجهاء المجتمعات المحلية. وقد وجِّهت أيضا لهؤلاء النسوة اتهامات بوجود روابط لهن مع تنظيم الدولة الإسلامية.

١٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً العديد من حوادث قتل المدنيين والمقاتلين على السواء الذين كانوا قد استسلموا، حسبما أفادت التقارير. وفي ٢٥ تموز/يوليه، شن تنظيم الدولة الإسلامية هجمات انتحارية منسقة على مدينة السويداء أدّت إلى مقتل المئات من الأشخاص، وقام عشرات المقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية بالاعتداء على المدنيين داخل منازلهم في الجزأين الشرقي والشمال الشرقي من محافظة السويداء. وقد أُطلقت النار على المدنيين وقُتلوا أمام أعين أُسَرِهم في ثماني قرى على الأقل، في حين جرى اختطاف ٢٧ من النساء والأطفال من قرية الشبكي التي تقع في الجزء الشرقي من المحافظة. وتشير التقارير إلى استخدام المختطَفين كرهائن بغية إجبار قوات الحكومة وحلفائها على وقف هجومهما على تنظيم الدولة الإسلامية في حوض نهر اليرموك في غرب محافظة درعا. وتفيد التقارير بأن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية أخذوا عددا من النساء من بضعة منازل في القرية وأجبروهن على طَرْق أبواب جيرانهن، ولدى فتحها أقدم هؤلاء المقاتلين على قتل مزيد من المدنيين في منازلهم أو اختطافهم منها. ونشر تنظيمُ الدولة الإسلامية لاحقاً صورَ بعض هؤلاء المختطَفين في شكل تغريدة له على موقع ''تويتر'' مرفقةً بتهديدات بحرقهنّ أحياء إذا لم توقف الحكومة عملياتها في غرب محافظة درعا ولم تُفرج عن السجناء التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية. ولا يزال العديد من المدنيين الآخرين في عداد المفقودين وقت كتابة هذا التقرير.

١٩ - وأفادت التقارير في ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه، بأن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين كانوا قد سلّموا أنفسهم وقبِلوا باتفاق المصالحة المعقود مع قوات الحكومة وحلفائها في منطقة حوض نهر اليرموك قُتلوا على يد القوات الموالية للحكومة وحلفائها في درعا. وقيل أيضاً بأن بعض المدنيين المتهمين بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية قُتِلوا في أثناء تقدم قوات الحكومة وحلفائها. وأفادت التقارير بأن عمليات القتل جرت في حوض نهر اليرموك، بما في ذلك في معريّا والكويّا، وقد تلقت مفوضية حقوق الانسان العديد من النداءات من أفراد الأُسَر من معريّا بدعوى أن الرجال قد قتلوا أمام أفراد الأسرة.

٢٠ - وقد تحققت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الصحي من وقوع هجومَين تضرّرت منهما مرافق للرعاية الصحية وموظفوها وأسفرت عن مقتل أحد العمال الصحيين. وفي ٥ تموز/يوليه، استهدف صاروخ محلي الصنع شديد التفجير مبنى مديرية الصحة في درعا، مما أدى إلى إلحاق أضرار مادية فقط بالمبنى. وفي

١٧ تموز/يوليه، أفيد بأن المستشفى الوطني في نَوى أصيب بأضرار جراء الحملة العسكرية في الجنوب الغربي. وكان هذا المستشفى يُدار بشكل منفصل من قبل كل من مديرية الصحة، والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وأفيد بأن مدير المستشفى قد قُتل، ولكن لم يُبلَّغ عن وقوع أي إصابات بين موظفي مديرية الصحة. وقد تضرر المستشفى جزئيا وبقي خارج الخدمة وقت نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٢١ - ولا يزال القتال يؤثر أيضا في المرافق التعليمية. ففي ١٨ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن جهازاً متفجراً يدوي الصنع انفجر بالقرب من مدرسة في مدينة سلقين الواقعة في الشمال الشرقي من ريف محافظة إدلب،. ولم ترِدْ أنباء عن سقوط ضحايا.

إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية

الإطار ٢

النقاط الرئيسية

١ - واصلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها مدّ يد العون إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين. وبفضل المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالاتُ الأمم المتحدة المتواجدة في الجمهورية العربية السورية، من داخل البلد، إلى المواقع التي يمكن الوصول إليها بصورة اعتيادية والكائنة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، استفاد أكثر من ٣,٣ ملايين شخص من المساعدات الغذائية التي قُدِّمت من خلال ٢ ٢٧٠ عملية إيصال.

٢ - وأوفِدت في تموز/يوليه أربع قوافل مساعدات إنسانية مشتركة بين الوكالات تحمل مساعدات إغاثة منقذة للحياة وإمدادات غذائية ولوازم طبية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في دوما في ريف دمشق، والحولة في ريف حمص الشمالي، وحرّ بنفسه في ريف حماه الجنوبي، وبيت جن وبيت تيما وبيت سابر وكفر حور في ريف دمشق حيث مدَّت العون إلى ما مجموعه ٥٠٠ ١٣٣ من المحتاجين.

٣ - وظلت المساعدة عبر الحدود المأذون بها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) تشكّل جزءا حيويا من الاستجابة الإنسانية. وفي تموز/يوليه، تم إيصال شحنات المساعدة المنقذة للحياة إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٨٠ شخص من خلال عمليات إيصال عبر الحدود بواسطة ٤٠٣ شاحنات (١٨ شحنة). بيد أن عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود عن طريق الأردن ظلت معلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - وأدى استمرار التصعيد العسكري الكبير في الجنوب الغربي من الجمهورية العربية السورية إلى نزوح ما يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٣٢٥ شخص بحلول أوائل تموز/يوليه. وبحلول نهاية الشهر، أشارت التقديرات إلى أن ٠٠٠ ١٨٠ شخص، بمن فيهم زهاء ٠٠٠ ١٠٠ نازح في محافظة القنيطرة سيظلون في عداد النازحين حديثاً في المناطق المتضررة. وقد اعتمدت الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة على الإمدادات المخزونة مسبقا من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود من الأردن، التي ظلت معلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى المساعدة المقدمة من داخل البلد. بيد أن النازحين حديثاً في القنيطرة ظلوا محرومين إلى حد كبير من هذه المساعدة.

٢٢ - وتقدر الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها في الجمهورية العربية السورية بلغ نحو ١,٤٨ مليون شخص في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتَعتبِر الأمم المتحدة منطقةً ما في عداد المناطق التي يصعب الوصول إليها عندما لا يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية الوصول إليها بصورة منتظمة لأغراض البرمجة الإنسانية المستمرة، نتيجة حرمانها من الوصول، بما في ذلك الحاجة إلى التفاوض بشأن إمكانية الوصول على أساس مخصص، أو بسبب قيود مثل نزاع دائر، أو وجود نقاط تفتيش أمنية متعددة، أو فشل السلطات بتقديم الموافقة في الوقت المناسب.

٢٣ - وفي إطار خطة قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لشهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، طُلب الوصول إلى ٢٥ منطقة من المناطق التي يصعب الوصول إليها بهدف إيصال المساعدات إلى ٩٣٩ ٣٠٠ شخص. وفي تموز/يوليه، أُذِن لأربع قوافل مشتركة بين الوكالات بالتّوجه إلى المواقع التي يصعب الوصول إليها في دوما في ريف دمشق، والحولة في شمال ريف حمص، وحرّ بنفسه في ريف حماه الجنوبي، وبيت جن وبيت تيما وبيت سابر وكفر حور في ريف دمشق، وقُدِّمت مساعدة متعددة القطاعات إلى ٥٠٠ ١٣٣ شخص (انظر الجدول ١ والشكل الأول)

الجدول ١

قوافل المساعدة الإنسانية المشتركة بين الوكالات المسيّرة عبر خطوط التماس، تموز/يوليه ٢٠١٨

التاريخ	*المكان*	*الهدف المطلوب بلوغه (عدد المستفيدين)*	*عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم*	*نوع المساعدة*
١ تموز/يوليه	دوما	٠٠٠ ٢٥	٠٠٠ ٢٥	مساعدة متعددة القطاعات
١٥ تموز/يوليه	الحولة	٠٠٠ ٧١	٠٠٠ ٧١	مساعدة متعددة القطاعات
١٥ تموز/يوليه	حرّ بنفسه	٠٠٠ ١٨	٠٠٠ ١٨	مساعدة متعددة القطاعات
١٩ تموز/يوليه	بيت جن، وبيت تيما، بيت سابر، وكفر حور	٥٠٠ ١٩	٥٠٠ ١٩	مساعدة متعددة القطاعات

الشكل الأول

العمليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، تموز/يوليه ٢٠١٨

القوافل المشتركة بين الوكالات **٤**	عدد الأشخاص الذين تم إيصال المساعدة إليهم في المناطق التي يصعب الوصول إليها **١٣٣,٥٠٠ شخص**
عدد الأشخاص في المناطق التي يصعب الوصول إليها: **١,٤٨ مليون شخص**	**٩ في المائة** هي النسبة المئوية لعدد الأشخاص الذين تم إيصال المساعدة إليهم في المناطق التي يصعب الوصول إليها

الاستجابة الإنسانية

٢٤ - وصَلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها إلى ملايين الأشخاص المحتاجين، بمن فيهم النساء والأطفال، من خلال جميع سبل الوصول المتاحة، بما في ذلك: (أ) العمليات الإنسانية المسيّرة من داخل الجمهورية العربية السورية، التي تصل بواسطتها المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين دون عبور خطوط المواجهة؛ (ب) والقوافل المسيّرة عبر خطوط التماس، حيث يتم إيصال المساعدات من داخل البلد إلى المحتاجين عبر خطوط المواجهة؛ (ج) وعمليات الإيصال عبر الحدود، التي يتم بواسطتها تقديم المساعدات إلى المحتاجين إليها انطلاقاً من البلدان المجاورة (انظر الجدولين ٢ و ٣). وبالإضافة إلى الأمم المتحدة وشركائها، واصلت الحكومة والمنظمات غير الحكومية إيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى الأشخاص المحتاجين. كما واصلت السلطات المحلية في العديد من المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة تقديم الخدمات، حيثما أمكن.

٢٥ - وواصلت وكالات منفردة تقديم طلبات لإيصال شحنات مرسلة من وكالة واحدة. وعمليات إيصال المساعدات من هذا القبيل تتولاها وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في دمشق، حيث تتوجّه إلى المناطق التي يمكن الوصول إليها بصورة اعتيادية. وفي تموز/يوليه، تمت الموافقة على جميع الطلبات الرسمية البالغ عددها ٢ ٢٧٠ طلبا التي قدمها برنامج الأغذية العالمي إلى السلطات السورية للحصول على رسائل تُفيد بتيسير نقل المساعدات الغذائية. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٣ طلباً للحصول على رسائل تُفيد بتيسير حركة مواد إغاثية أساسية ومجموعات مواد للمساعدة على كسب الرزق، وتمت الموافقة عليها جميعا. وتم إيصال دعم متعدد القطاعات إلى أكثر من ١,٤ مليون شخص، بمن فيهم ١٨٨ ٠٠٠ من الأطفال والأمهات الذين تلقوا خدمات الرعاية الصحية الأولية والتحصين. وإضافة إلى ذلك، تلقى ما يقدر عددهم بـ ١٩٣ ٠٠٠ من الأطفال والحوامل والمرضعات مُكمّلاتٍ تغذوية وخدماتٍ تتعلق بالتغذية. واستفاد نحو ١٣٠ ٠٠٠ طفل من تقديم مواد التعلّم الأساسية ومن توفير التعليم التعويضي، واستفاد ٢٠٩ ٠٠٠ طفل من تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي. وتلقى نحو ٣,٣ ملايين شخص مساعدات غذائية، بينما استفاد أكثر من مليون شخص من تقديم خدمات الإمداد بالمياه ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية.

الجدول ٢

الأشخاص الذين تلقوا المساعدة من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بجميع السبل في تموز/يوليه ٢٠١٨

المنظمة	*عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة*
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٣٠ ٠٠٠
المنظمة الدولية للهجرة	٩٢ ٠٠٠
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢ ٨٤٠ ٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١ ٤٠٠ ٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨٤٠ ٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٠٠ ٠٠٠
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	١٣٢ ٠٠٠

المنظمة	*عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة*
برنامج الأغذية العالمي	٣ ٣٠٠ ٠٠٠
منظمة الصحة العالمية	٧٦٠ ٠٠٠

٢٦ - وأفادت السلطات السورية بأن ٩ ٧٦٢ شخصاً من الغوطة الشرقية ما زالوا في أماكن إيواء النازحين في ريف دمشق. ولم يتمكن أفراد الأمم المتحدة من الوصول إلى هذه الأماكن لعدة أسابيع، ولكنهم ما زالوا يتلقون تقارير تفيد بأن الرجال والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٥ عاما يشكلون غالبية الأشخاص الذين ظلوا فيها. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين داخل الغوطة الشرقية ظلَّ يشكل تحديا. ورغم ذلك، قامت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري، في ١ تموز/يوليه، بإيصال مساعدات متعددة القطاعات إلى دوما لمساعدة ٢٥ ٠٠٠ شخص، مستكملين بذلك القافلة المرسلة إلى هناك في ١٠ حزيران/يونيه لتقديم المساعدة إلى ما يصل عددهم إلى ٦٠ ٠٠٠ من الأشخاص المحتاجين. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أُذِن لوكالات الأمم المتحدة بأن تنضم إلى قافلة الهلال الأحمر العربي السوري المتجهة إلى دوما لإيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأدوية ومواد الإيواء، التي قدمتها فرنسا ونُقلت إلى البلد بدعم من الاتحاد الروسي. وأجرى موظفو الأمم المتحدة أيضا تقييماً للاحتياجات الصحية في دوما عندما كانوا هناك.

٢٧ - وتشير التّقديرات إلى أنّ ١٣٨ ٨٠٠ شخص كانوا قد نزحوا من منطقة عفرين لا يزالون على هذا الحال في مناطق تل رفعت ونُبل والزّهراء وفافين بمحافظة حلب. واستطاعت المنظمات الإنسانية العاملة من حلب أن تصل إلى عدد كبير من الأشخاص الذين نزحوا إلى تل رفعت ومناطق أخرى. ولم تُصدر بعد عن السّلطات السورية التّصاريح اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مدينة عفرين من داخل الجمهورية العربية السورية. وتُقدّم السلطات التركية معظم الاستجابة في تلك المناطق، فيما تسهم الأمم المتحدة أيضا، من خلال شركائها في مجال المساعدة الإنسانية العابرة للحدود، في الخدمات والأنشطة المتعلقة المنقذة للحياة في المنطقة. وقد بُذلت جهود خاصّة ضمن قطاعي الصحة والأمن الغذائي. غير أنّ الآراء تذهب إلى أنّ الاحتياجات ما تزال كبيرة، وذلك في ضوء إغلاق معظم المرافق الصحية في المناطق الريفية، وفرار العديد من مقدّمي الخدمات من المنطقة، والتعطّل المستمر لأعداد كبيرة من المدارس والأسواق والمخابز، بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب واستمرار غياب الموظفين والعمّال والتجار. على وجه الخصوص، تُشير التقارير إلى أنّ النّاس في المنطقة يعانون من مشاكل كثيرة في الكلى، وأنّه قد تم رفع نسق علاج الكلي المكثف.

٢٨ - وفي محافظة الرقة، يُقدَّر أنّ ١٤٧ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى مدينة الرقة منذ انتهاء الأعمال العدائية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. واستقر معظمهم في المناطق ذات المستويات المنخفضة نسبيا من حيث تضرُّر البنى التحتية والتلوّث بأخطار المتفجرات. وكان من الصّعب تعزيز الاستجابة والقدرات في مجال المساعدة الإنسانية بسبب ارتفاع مستويات التلوث بالألغام والذخائر غير المنفجرة، التي تشكل خطرا كبيرا على العائدين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٢٩ - واستمرت عمليات إيصال المساعدات بموجب القرارات ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) (انظر الشكل الثاني والجدول ٣). وعملا

بأحكام هذه القرارات، أخطرت الأمم المتحدة السلطات السورية مسبقاً بكل شحنة من الشحنات، بما في ذلك محتواها ووجهتها وعدد من يتوقّع أن يستفيدوا منها.

٣٠ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية عملياتها المأذونة بموجب القرارات ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧). ورصدت الآلية قيام ٧ وكالات تابعة للأمم المتحدة بإيصال ١٨ إرسالية نقلتها ٤٠٣ شاحنات من خلال ثلاثة معابر حدودية كالآتي: ٩ إرساليات من باب الهوى (٣٤١ شاحنة)، و ٨ إرساليات من باب السلام (٥٧ شاحنة)، وإرسالية واحدة من اليعرُبية (٥ شاحنات). ولم تُثر أي شواغل أو أسئلة بشأن الطبيعة الإنسانية للشُّحنات. وأخطرت الأمم المتحدة الحكومةَ بجميع الشحنات قبل ٤٨ ساعة من موعدها. وبمجرد وصول الشحنات إلى البلد، تأكّد شركاء الأمم المتحدة من وصولها إلى المستودعات المعيّنة لها. وسهرت شركات أطراف ثالثة مستقلة تعاقدت معها الأمم المتحدة على التحقّق بشكل مستقل من وصول المساعدات إلى المستودعات، وقامت برصد عملية توزيع هذه المساعدات و/أو تقديم الخدمات. وظلت الآلية تستفيد من علاقات التعاون الممتازة مع حكومات الأردن وتركيا والعراق.

٣١ - ومنذ بدء العمليات العابرة للحدود في تموز/يوليه ٢٠١٤، على إثر اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، نقلت الأمم المتحدة أكثر من ٨٤٩ شحنة عبر الحدود بواسطة أكثر من ٢١ ٣٩٦ شاحنة (١٤ ٥٤٤ عبر باب الهوى، و ٢ ٢١٠ عبر باب السلام انطلاقا من تركيا؛ و ٤ ٦٠٥ عبر الرمثا انطلاقا من الأردن؛ و ٣٧ عبر اليعرُبية انطلاقا من العراق). وتشكّل هذه العمليات تكملةً ودعماً للمعونة المقدَّمة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية التي توفّر الخدمات إلى ملايين آخرين من بلدان مجاورة.

٣٢ - وظلّت العمليات الإنسانية عبر الحدود انطلاقا من الأردن معلّقة. غير أنّ برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه المنفذون تمكّنوا من إيصال مساعدات غذائية لأكثر من ٥٤٠ ٠٠٠ شخص انطلاقا من نقطي دخول مأذونتين عبر الحدود مع تركيا. وقامت منظمة الصحة العالمية أيضا بعمليات إيصال للوازم صحية وطبية، ووفّرت نحو ١٧٩ ٠٠٠ جرعة علاجية من خلال الآلية العابرة للحدود. وفي شمال الجمهورية العربية السورية، أوصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لوازم شتوية وإمدادات مُساعدة في حماية الأطفال ومواد تغذوية ولوازم تعليمية وصحية وإمدادات مياه ولوازم متعلقة بالصرف الصحي والنظافة الصحية من خلال الشحنات عبر الحدود. واستفاد أكثر من ٩٩ ٤٠٠ شخص من تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة بفضل تشغيل وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي. وتم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية لفائدة ٨٦ ٠٠٠ شخص من خلال الخدمات الصحية المتنقلة والثابتة. وتلقى ما مجموعه ٢٥ ٨٢١ طفلاً دون سن الخامسة إمدادات من المغذيات الدقيقة. وتم فحص ما مجموعه ٣٤ ٣٥٥ طفل دون سن الخامسة، بالإضافة إلى أمهات حوامل ومرضعات، للكشف عن سوء التغذية الحاد، وتبين أن ١٦٠ منهم يعانون من سوء التغذية الحاد، ومن ثمَّ تلقوا العلاج المناسب. وقامت الأمم المتحدة بتخزين مسبق لإمدادات غذائية تكفي لسد حاجات ١٥٠ ٠٠٠ مستفيد في إدلب وريف حلب، وهي تخطط لجولة أخرى من التخزين المسبق لهذه المواد هناك.

٣٣ - وفي جنوب الجمهورية العربية السورية، توقفت عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود منذ أواخر حزيران/يونيه. ومع ذلك، ظلّت الاحتياجات الإنسانية تتزايد حيث أفضى التصعيد العسكري الكبير والمتواصل إلى نزوح زهاء ٣٢٥ ٠٠٠ شخص مع مطلع شهر تموز/يوليه. وبحلول نهاية الشهر،

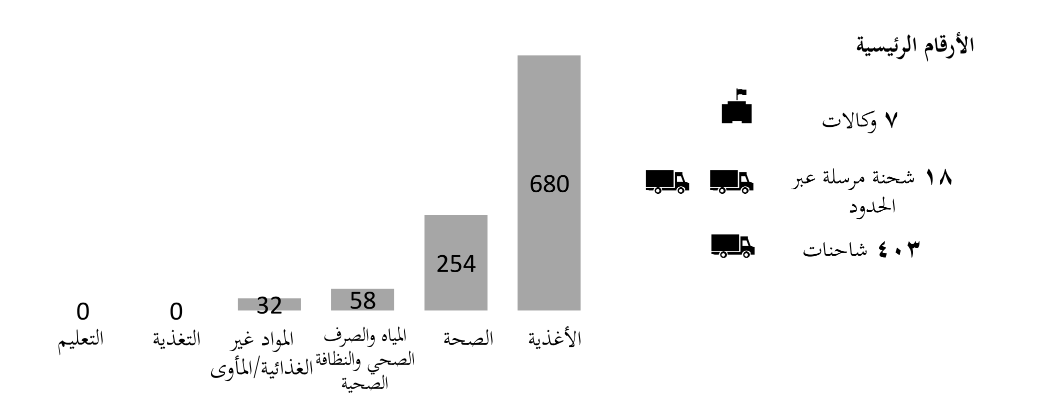
أشـــارت التقديرات إلى أنّ ۰۰۰ ۱۸۰ شـــخص، بمن فيهم زهاء ۰۰۰ ۱۰۰ نازح في محافظة القنيطرة سيظلّون في عداد النازحين حديثاً في المناطق المتضرّرة،. وقد اعتمدت الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة على الإمدادات المخزونة مسبقا، وعلى المساعدات المقدَّمة من داخل البلد. بيد أنّ الأشخاص النازحين حديثا في محافظة القنيطرة ظلّوا محرومين إلى حدّ كبير من تلك المساعدة لأنّ عمليات التّسليم عبر الحدود من الأردن ظلّت معلّقة، ولأنّه لم يُسمح بالوصول إلى القنيطرة من داخل البلد.

٣٤ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها تعزيز الاستجابة لتلبية الاحتياجات من الحماية لفائدة النازحين وغيرهم من السـكان المتضــررين من الأزمة. فبحلول نهاية حزيران/يونيه، كان قد تم تنفيذ ۲۷۲ ۲۳ مبادرة من مبادرات الحماية، استفاد منها ۲٥۸ ٦۰۷ فردا، بمن فيهم ۰۷٥ ۲۹۳ اســتفادوا من أنشــطة الحماية العامة، و ٥۰۹ ٦ اســتفادوا من أنشــطة حماية الأطفال، و ۸۹۰ ۸۹ اســتفادوا من أكثر من ٧٥٤ ٣ حملة من حملات التوعية المنفَّذة في ١٢ محافظة بشــأن منع ومكافحة العنف الجنسي والجنساني. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، كان العدد الإجمالي للمراكز المجتمعية وللوحدات المتنقلة العاملة التي تمولها مفوضـــية شـــؤون اللاجئين قد بلغ ٩٦ مركزا مجتمعيا و ١٧ مركزا فرعياً و ٨١ وحدة متنقلة، يدعمها ٢٧٢ ٢ متطوعا في مجال التوعية. وقدّمت هذه الشبكة خدمات في مجال الحماية شملت مجالات التعبئة المجتمعية، وحماية الأطفال، والمساعدة القانونية، ومنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وخدمات توفير موارد الرزق، والخدمات للأشـخاص ذوي الاحتياجات الخاصــة، واسـتفاد منها نحو ٢،٦ مليون من النازحين والعائدين وأهالي المجتمعات المحلية المسـتضـيفة وغيرهم من المتضــررين من الأزمة في ١٢ محافظة ســورية. وفي حزيران/يونيه، كان ٠٧٢ ١٤٢ من النازحين الموجودين في دمشـــق وريف دمشـق والسـويداء ودرعا والقنيطرة وطرطوس واللاذقية وحمص وحماه وحلب والحسـكة يسـتفيدون بشـكل مباشــر من خدمات برنامج المســاعدة القانونية التابع لمفوضـــية شــؤون اللاجئين، بما في ذلك خدمات المشـورة؛ ودورات التوعية بشـأن مواضـيع قانونية مثل وثائق الحالة المدنية وحقوق المرأة؛ وحضـور المحامين مباشرة لدى المحاكم والهيئات الإدارية.

٣٥- وإضـافة إلى ذلك، اسـتفاد زهاء ٠٠٠ ٣٠٠ شـخص من أنشـطة ينفذها صـندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالصحة الإنجابية ومنع العنف الجنسي والجنساني والعنف المتصل بالشبيبة والتصدي لهما. ووزعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) سلالا غذائية على حوالي ٠٠٠ ١١٢ من اللاجئين الفلسطينيين، تلقى ٤٦٨ ٨ لاجئا فلسطينيا نزحوا من مخيم اليرموك سـلال أغذية جاهزة في شـهر تموز/يوليه. وتلقى ما مجموعه ١٦٤ ٢٢ فردا مسـاعدات نقدية في إطار الجولة العادية لتوزيع المســاعدات النقدية، واســتفاد ١٣٤ لاجئا فلســطينيا نزحوا من مخيم اليرموك والغوطة الشـرقية من مدفوعات نقدية لمرة واحدة بمبلغ ٧٠ دولارا لكلّ أُسـرة. وعلاوة على ذلك، تشـير تقديرات الأونروا إلى أنّ حوالي ٠٠٠ ٢٥ إلى ٠٠٠ ٢٨ لاجئ فلسـطيني موجودون في جنوب الجمهورية العربية السـورية، وبالأسـاس في مدينة درعا ومزيريب وجلين. وقامت الأونروا بتوزيع سـلال غذائية جاهزة، ومســتلزمات نظافة، وســلع غير غذائية على حوالي ٣٠٠ ٢ نازح من اللاجئين الفلســطينيين في جنوب الجمهورية العربية السورية.

الشكل الثاني

عدد المستفيدين، بحسب المجموعات، من المساعدة المقدّمة من الأمم المتحدة وشركائها عن طريق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، تموز/يوليه ٢٠١٨



الجدول ٣

عدد المستفيدين من عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، بحسب مجال المساعدة والمنطقة، تموز/يوليه ٢٠١٨

المحافظة	*المنطقة*	*التعليم*	*الأغذية*	*الصحة*	*المواد غير الغذائية/المأوى*	*التغذية*	*المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية*
حلب	الباب	–	–	٢ ٠٨٠	٤ ٣٠٠	–	٢ ٥٠٠
حلب	أعزاز	–	٨٣ ٧٧٠	٢١٢ ١٦٠	٢ ٥٠٠	–	٤٦ ٢٥٠
حلب	جبل سمعان	–	٤٢ ٩٣٠	–	٧ ٦٩٥	–	–
حلب	جرابلس	–	–	٢ ٠٨٠	–	–	–
حماه	محردة	–	–	–	–	–	–
الحسكة	القامشلي	–	–	٢٦ ٤٠٠	–	–	–
إدلب	أريحا	–	٤٦ ٧٥٠	–	–	–	–
إدلب	حارم	–	٣٣٨ ٥٠٠	٥ ٠٠٠	–	–	٣ ٧٥٠
إدلب	إدلب	–	٤٩ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	١٧ ٣٠٠	–	٥ ٠٠٠
إدلب	جسر الشغور	–	٤٨٠	–	–	–	–
إدلب	المعرة	–	١١٨ ٣٧٥	–	–	–	–

٣٦ - ووافى الاتحاد الروسي الأممَ المتحدة بنشرات إعلامية صادرة عن مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، يعرض فيها المساعدة الغوثية المقدَّمة على الصعيد الثنائي. كما واصلت دول أعضاء أخرى تقديم المساعدة الإنسانية الثنائية وغير ذلك من أشكال المساعدات الإنسانية.

التأشيرات وعمليات التّسجيل

٣٧ - في شهر تموز/يوليه، قدّمت الأمم المتحدة إلى الحكومة ما مجموعه ٦٠ طلباً جديداً للحصول على تأشيرات. وحصل ٣٣ طلبا على الموافقة، فيما ظلّ ٢٦ طلبا قيد النظر وألغت الأمم المتحدة طلبا

واحدا. ومن طلبات الحصـول على تأشـيرات جديدة المقدَّمة في شـهر حزيران/يونيه، تمت الموافقة على ٢٢ طلبا في تموز/يوليه، بينما لا تزال ٥ طلبات قيد النظر. وقدمت الأمم المتحدة في شـهر تموز/يوليه ما مجموعه ٦٧ طلباً لتجديد التأشـيرات، وتمت الموافقة على ٣٥ طلبا منها، فيما لا يزال ٣١ طلباً قيد النظر، ورُفض طلب واحد. وتمت الموافقة في تموز/يوليه على ٤٨ من طلبات تجديد التأشـيرات المقدّمة في حزيران/يونيه. وبالنسـبة لموظفي كيانات الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السـورية، لم يصـل عدد كبير منهم إلى أماكن عملهم، أو لم يتسنّ إحلال غيرهم محلّهم بسبب تأخّر إصدار التأشيرات لشهور، وذلك على الرّغم من تقديم طلبات رسمية للحصول عليها.

٣٨ - ويوجد ما مجموعه ٢٤ منظمة غير حكومية دولية مسجلة لدى الحكومة للعمل في البلد.

سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وأماكن عملهم

٣٩ - واصـلت وكالات منظومة الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها تنفيذَ البرامج في المناطق المتضـررة من الاشـتباكات المتكررة بين أطراف النزاع، ومن الغارات الجوية، والتبادل المنتظم لنيران المدفعية غير المباشـرة، والهجمات غير النمطية. ونتيجة للأنشـطة المرتبطة بالنزاع المسـلح، أصـبحت مناطق كثيرة مأهولة بالسـكان ملوّثة إلى حدّ كبير بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية، وهو ما يطرح مخاطر عالية أمام تنفيذ أنشطة الأمم المتّحدة في تلك المناطق.

٤٠ - ومنذ بداية النزاع، قُتل العشـرات من العاملين في مجال الأنشـطة الإنسـانية، منهم ٢٢ موظفا من موظفي الأمم المتحـدة ومؤسـسـات منظومـة الأمم المتحـدة، ١٨ منهم من موظفي الأونروا؛ و ٦٦ موظفا ومتطوعا من الهلال الأحمر العربي السوري؛ و ٨ موظفين ومتطوعين من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وأُفيد أيضا بمقتل العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

٤١ - ومع نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ما مجموعه ٢٨ موظفاً من موظفي وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين (منهم موظف واحد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظف واحد من إدارة شؤون السلامة والأمن، و ٢٦ موظفاً من موظفي الأونروا).

ثالثا - الملاحظات

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّ النشاط العسكري المكثف يشكل اتجاها مثيرا للقلق، وأنني أشعر بقلق بالغ إزاء تزايد التصعيد العسكري، لا سيما في منطقة شمال غرب الجمهورية العربية السورية، إحدى مناطق تخفيف التوتّر، التي ما زال زهاء ثلاثة ملايين سوري يقيمون فيها. وستؤدي زيادة التصعيد العسكري هناك، على غرار ما شهدته مناطق أخرى في البلد، إلى تحركات سكانية هائلة أخرى، وستكون لها أيضـا عواقب كارثية على المدنيين من حيث الحماية والوصـول إلى المسـاعدات الإنسـانية والخدمات الأساسية. وإنني أحثّ كلّ الأطراف على الالتزام باتفاق تخفيف التوتّر وأُذكّرُ جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنسـاني لحماية المدنيين والأهداف المدنية؛ وعدم اتخاذ الأهداف المدنية هدفاً للهجوم، والحرص في أثناء العمليات العسكرية على عدم إلحاق أضـرار بالمباني المخصـصـة للتعليم، بما في ذلك المدارس؛ واحترام العاملين في المجال الطبي وحمايتهم، وعدم توجيه الهجمات ضـد المسـتشـفيات والمرافق الطبية الأخرى. وينبغي السماح للمدنيين الراغبين في الفرار من مناطق القتال أن يفروا دون عراقيل وبطريقة تحفظ بشكل كامل كرامتهم وأمنهم، كما يجب توفير الحماية للراغبين في البقاء. ولا يجوز لأطراف

النزاع أن يأمروا بتهجير المدنيين لأسباب تتّصل بالنزاع، ما لم يكن ذلك بداعي توفير الأمن للمدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية ملحة.

٤٣ - إنّ ضمان وصول المحتاجين بشكل آمن ودائم، وفي الوقت المناسب ومن دون قيد، إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد يظل أمراً بالغ الأهمية لتجنّب المزيد من التّدهور في الحالة الإنسانية. بيد أن وصول الأمم المتحدة إلى المناطق عبر خطوط المواجهة وعبر المناطق التي تغيرت السيطرة عليها مؤخرا ما زال محدودا للغاية. ففي هذه المناطق التي تغيرت السيطرة عليها مؤخرا، زاد من صعوبة القيود المفروضة على الوصول إليها الافتقار إلى الخدمات الأساسية، حيث تم تهجير مقدمي الخدمات كجزء من الاتفاقات المحلية التي تم التوصل إليها بين السلطات السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدول. وأُذكّر كل أطراف النزاع بواجبها، وفق القانون الدولي الإنساني، في احترام وحماية المرافق الطبية والإنسانية والعاملين فيها. ويجب حماية المعلمين والأطباء الذين قدّموا الخدمات الأساسية الضرورية قبل تغير السيطرة على المنطقة، ولا بُدّ للأطراف المستفيدة من الخدمات من أن تستمر في تلقي الخدمات الأساسية الضرورية التي تحتاجها. وأُذكّر الأطراف كذلك بضرورة عدم التأخّر في السّماح بوصول الإغاثة الإنسانية الموجّهة للمدنيين المحتاجين، ذات الطابع الإنساني والمحايد والمنفذة دونما أي تمييز سلبي، وفي تيسير وصول هذه الإغاثة.

٤٤ - وأدين بأشدّ العبارات الهجمات القاسية التي تستهدف مباشرة المدنيين، والتهديدات ضدّ المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في السويداء. فلا تسامح مع هذا الازدراء الفاضح بالحياة والكرامة الإنسانية، المخالف لما يمليه القانون الدولي من واجبات على كلّ الأطراف المنخرطة في النزاعات المسلّحة. وأُدين كذلك ما جاءت به التقارير من أنّ قوات موالية للحكومة قامت بقتل خارج إطار القانون لمقاتلين كانوا قد ألقوا أسلحتهم. وأذكّر كلّ الأطراف بأن القانون الدولي الإنساني يحظر الاعتداء على حياة الأشخاص ويمنع أخذ الرهائن من المدنيين ومن المقاتلين الذين يلقون أسلحتهم فضلاً عن إصدار الأحكام وتنفيذ أحكام الإعدام بدون حكم سابق صادر عن محكمة نظامية توفر جميع الضمانات القضائية التي تعتبرها الشعوب المتحضرة ضمانات لا غنى عنها. فمثل هذه الأفعال تشكّل انتهاكات خطيرة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وتُعتَبر جرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٥ - وأعيد التّأكيد على وجوب محاسبة المرتكبين لانتهاكات القانون الدولي الإنساني الجسيمة. فهذه المحاسبة لها أهمية جوهرية في تحقيق السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية. وأكرّر أيضا دعوتي إلى إحالة الوضع في البلد على نظر المحكمة الجنائية الدولية.

٤٦ - وأهيب أيضا بكلّ أطراف النزاع وبكلّ الدول وهيئات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاونا تاما مع الآلية الدولية والمحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، ولا سيما من خلال تقديم المعلومات والوثائق.

٤٧ - وتظل عتبات مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعاييرها بشأن عودة اللاجئين هي الإطار المعياري الذي يجب أن تسترشد به الجهود المبذولة من أجل عودة السوريين إلى ديارهم. وسأستمر في توجيه الانتباه إلى ما لدى المفوضية من خبرات وتجارب اكتسبتها منذ أكثر ستين عاما

من المشاركة في العمليات العالمية في مجال التصدي لأزمات كبرى تتعلّق باللاجئين. وعلى أي حال، تقف منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة اللاجئين والنازحين الذين يعودون طواعية إلى مواطنهم الأصلية.

٤٨ - وما أزال أؤيّد مبعوثي الخاص وهو يواصل مشاوراته الدقيقة، بخطى سريعة، بشأن تشكيلة اللجنة الدستورية والمجموعة الكاملة من المسائل اللازمة للبدء بإجراءاتها. وما زلت أدعو إلى دعم جهوده من قبل إيران (جمهورية - الاسلامية) والاتحاد الروسي وتركيا، بوصفها الأطراف المشاركة في الدعوة إلى الاجتماع الذي انعقد في سوتشي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ومن قبل سائر الأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي. كما أدعو حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة إلى منح دعمهما الكامل لهذه الجهود باعتبارها جزءا من عملية التوصّل إلى تسوية سياسية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فليس هناك أمامنا سوى خطة عمل واحدة، وهي: إنهاء معاناة الشعب السوري وإيجاد حل دائم للنزاع في البلد من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

المرفق

الحوادث المبلّغ عنها التي كان لها أثر على المدنيين والتي سجّلتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تموز/يوليه ٢٠١٨*

محافظة حلب

- في ٤ تموز/يوليه، قُتل مدني واحد على الأقل وجُرح ١٧ آخرون عندما انفجر جهاز متفجّر يدوي الصنع بالقرب من حشد من المدنيين في بلدة حية صغيرة في منطقة منبج بريف حلب الشرقي.
- في ٥ تموز/يوليه، جُرح ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين عندما انفجر جهاز متفجّر يدوي الصنع على جانب الطريق في منطقة منبج.
- في ٦ تموز/يوليه، انفجر جهاز متفجّر يدوي الصنع في محيط أحد المستوصفات وبالقرب من مكتب ''لواء الشمال''، وهو جماعة معارضة مسلحة غير تابعة للدولة، في مدينة جرابلس بشمال شرق ريف حلب. وأسفر الانفجار عن جرح ستة مدنيين، من بينهم ثلاثة نساء وطفل واحد.
- في ٨ تموز/يوليه، قُتل ثلاثة مدنيين، من بينهم طفل واحد، وجُرح ستة آخرون عندما انفجر جهاز متفجّر يدوي الصنع قيل إنّه كان موصولا بدراجة نارية، بالقرب من سوق محلية في بلدة قباسين بمنطقة الباب شمال حلب.
- في ٢٣ تموز/يوليه، وفي حدود الساعة ١١ صباحا، وقع هجوم قيل إنّه بسيارة مفخخة بجهاز متفجّر يدوي الصنع، بالقرب من مبنى المجلس المحلي لبلدة أخترين بشمال ريف حلب. وقُتِل مدنيان اثنان وجُرح ما لا يقلّ عن ١١ آخرين.
- في ٣٠ تموز/يوليه، قُتل مدنيان وجرح سبعة آخرون، في أثناء غارات أرضية قيل إنها استهدفت حيّ الحمدانية في مدينة حلب الخاضعة لسيطرة الحكومة.

محافظة الحسكة

- في ٤ تموز/يوليه، قُتل ما لا يقلّ عن ستة مدنيين من أُسرة واحدة، بينهم امرأتان وطفل، في أثناء غارة جوية قيل إنها استهدفت منطقة سكنية في قرية الطرف الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية والواقعة في منطقة الشاير، جنوب ريف الحسكة.

محافظة القنيطرة

- في ١٧ تموز/يوليه، وفي حدود الساعة ١٠:١٥ صباحا، قُتل ما لا يقلّ عن ١٣ مدنيا، من بينهم ثلاثة نساء و ١٠ أطفال من أُسرتين، وأصيبت امرأة بجروح خطيرة، في أثناء غارة

* وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، يتعلّق هذا الوصف للأحداث التي أُفيد بوقوعها خلال الشهر بامتثال جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية لقرارات المجلس ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وتُقدَّم هذه المعلومات دون مساس بعمل فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية. ولا تشكّل المعلومات الواردة قائمةً حصرية بجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي وقعت في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جوية قيل إنّها استهدفت مدرسة في عين التينة في محافظة القنيطرة. وقيل إنّ الضحايا هم من النازحين الذين فرّوا من مدينة الحارة بمحافظة درعا.

محافظة السويداء

- في ٢٥ تموز/يوليه، وعند الفجر، تعرّض العديد من الأهداف المدنية والعسكرية في المحافظة الخاضعة لسيطرة الحكومة، إلى هجمات منسّقة شملت تنفيذ عمليات انتحارية. واستهدفت الهجمات سوقا محلية وحدثت في محيط دوار النّجمة ودوار المشنقة في مدينة السويداء. واستهدفت الهجمات أيضا مناطق ريفية أخرى في الجزأين الشرقي والشمال الشرقي من المحافظة. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنها. وأشارت تقارير إلى أنّ ٢٢٠ شخصا على الأقل (من العسكريين والمدنيين) قد قُتلوا وأصيبوا لكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لم تتمكّن من تحديد عدد المدنيين ولا عدد العسكريين من هؤلاء.

محافظة درعا

- في ٨ تموز/يوليه، قُتل ثلاثة مدنيين، من بينهم امرأة وطفل، وجُرح أربعة آخرون، في أثناء غارة جوية قيل إنّها استهدفت بلدة أمّ المياذن شرق درعا.
- في ١٧ تموز/يوليه، قُتل أربعة مدنيين، من بينهم امرأة، في أثناء غارة جوية قيل إنّها استهدفت منطقة سكنية في بلدة العالية غرب درعا.
- في ١٧ تموز/يوليه أيضاً، قُتل طفلان شقيقان، في أثناء غارة جوية قيل إنّها استهدفت بلدة تسيل بمنطقة حوض نهر اليرموك الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الاسلامية في غرب درعا.
- في ٢٠ تموز/يوليه، قُتل أربعة مدنيين، من بينهم امرأة وطفلان، في أثناء غارة جوية قيل إنّها استهدفت منطقة سكنية في مدينة تسيل الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.
- في ٣١ تموز/يوليه، قُتل ١٢ مدنيا على الأقل وجُرح ٢٧ آخرون في أثناء غارات أرضية وجوية قيل إنها استهدفت بلدة الشجرة والكويا في منطقة حوض نهر اليرموك الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

محافظة دير الزور

- في فترة ما بعد الظهر من يوم ٦ تموز/يوليه، قُتل أربعة مدنيين، من بينهم امرأة وطفل، وجُرح خمسة آخرون في أثناء انفجار سيارة مفخخة بجهاز متفجّر يدوي الصنع قيل إنّها استهدفت مكتب قوات سوريا الديمقراطية السورية في مدينة البُصيرة الواقعة في شرق دير الزور، والخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية.
- في مساء يوم ١٢ تموز/يوليه، تعرّض معمل للثلج يقع عند مفرق موزان بين بلدة سوسة الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية وبلدة باغوز فوقاني في الريف الشرقي من محافظة دير الزور، إلى ما قيل إنّه غارة جوية. وقُتل ما لا يقلّ عن ٢٨ مدنيا.

محافظة إدلب

- في ١٠ تموز/يوليه، أُصيب مدنيون في غرب ريف إدلب في أثناء غارات جوية قيل إنّها استهدفت منطقة قريبة من جسر الشغور. وقد أُصيبت امرأة وطفلان في بشيرية بناحية محمبل، وأصيب مدني واحد في قرية مشمشان بريف جسر الشغور.
- في ١٢ تموز/يوليه، وفي فترة ما بعد الظهر، تعرّضت منطقة سكنية في قرية كنيسة بني عز، في منطقة سهل الروج الواقعة بالقرب من جسر الشغور، إلى ما قيل إنّه غارات جوية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين، من بينهم امرأة وطفلان، وإصابة ثمانية آخرين من بينهم خمسة نساء.